قرار دولي يدين الأسد.. وبكين ترسل مبعوثاً لدمشق

نيويورك/ CNN

ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الخميس إصدار قرار رمزي يدين حملة الرئيس السوري بشار الأسد العنيفة ضد المحتجين في بلاده، بعد أن أحبطت الصين وروسيا مشروع قرار في مجلس الأمن يهدف إلى الحد من أعمال العنف في سوريا.

ويأتي التصويت على القرار الدولي، بعد يوم من إعلان الرئيس بشار الأسد الاستفتاء على دستور جديد، باعتباره "مبادرة إصلاحية مهمة،" بينما يراه منتقدوه واجهة زائفة.

وفي حين أن أي قرار تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الـ١٩٣ عضوا، لا يعد ملزما، إلا أنه سيشكل أقوى بيان للأمم المتحدة حتى الآن بإدانة نظام الأسد.

ويدعو مشروع القرار سوريا إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد المدنيين فورا، ويدين استخدام العنف من قبل قوات الأسد والمعارضة.

وفي سياق متصل، أعلنت الصين أنها سترسل نائب وزير الخارجية إلى سوريا هذا الأسبوع في محاولة للمساعدة في حل الأزمة بين نظام الرئيس بشار الأسد والمعارضة، بحسب وسائل الإعلام الرسمية الصينية.

وذكرت إذاعة الصين الوطنية يوم الخميس، أن نائب وزير الخارجية، تشاي جيون، سيزور سوريا في ١٧ و١٨ فبراير/شباط الجاري.

ولمدة عام تقريبا، نفى الأسد تقارير تفيد بأن قواته تستهدف المدنيين دون تمييز، وقال إنهم "كانوا يحاربون العصابات المسلحة والمقاتلين الأجانب العازمين على زعزعة استقرار البلاد."

ولكن الغالبية العظمى من شهادات المعارضة داخل البلاد، تقول إن القوات السورية تذبح المدنيين كجزء من حملة على المعارضة المناهضة للحكومة والتي تدعو إلى الإطاحة بالرئيس الأسد.

العفو الدولية تنبّه إلى خطر الميليشيات المسلحة في ليبيا

نبهت منظمة العفو الدولية إلى أن ميليشيات مسلحة باتت تهدد الأمن والاستقرار في أجزاء واسعة من البلاد دون أن تتصدى لها الحكومة هناك.

وقالت المنظمة إن اثني عشر شخصا على الأقل توفوا أثناء احتجازهم لدى الميليشيات المسلحة بعد تعرضهم للتعذيب منذ سبتمبر / أيلول الماضي.

وجاء التنبيه في تقرير صدر تزامنا مع حلول الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة الشعبية التي أطاحت العقيد معمر القذافي.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت الشهر الماضي أن نحو ٨ آلاف من أنصار القذافي محتجزون لدى الجماعات المسلحة.

وتقول الحكومة الانتقالية في ليبيا إنها تسعى لفرض النظام في البلاد، لكن مراسلين قالوا إن الحكومة أخفقت حتى الآن في السيطرة على الجماعات المسلحة.

ووفقا لتقرير المنظمة الدولية، ترتكب الميليشيات المسلحة، التي حاربت نظام القذافي في السابق، انتهاكات لحقوق الإنسان دون رادع من الحكومة الليبية.

وتضمن التقرير روايات بعض الذين احتجزوا لدي الميليشيات عن تعرضهم لصنوف مختلفة من التعذيب، من بينها الضرب لساعات طويلة بالسياط والكابلات وأنابيب البلاستيك وسلاسل وقضبان حديدية."

وقالت دوناتيلا روفيرا المستشارة الخاصة لمنظمة العفو الدولية لشؤون الأزمات والنزاعات "قبل سنة خاطر الليبيون بأرواحهم للمطالبة بالعدل. اليوم آمالهم مهددة من الميليشيات المسلحة الخارجة على القانون التي تنتهك حقوق الإنسان وتتمتع بالحصانة."

وأضافت روفيرا " يجب على السلطات الليبية أن تظهر بحزم التزامها طي صفحة الانتهاكات الممنهجة التي استمرت عشرات السنين من خلال كبح جماح الميليشيات."

وأكدت أنه "لم يتم اي تحقيق حول وقوع انتهاكات خطيرة سواء إعدامات خارج اطار القضاء بحق معتقلين أو جرائم حرب أخرى بما فيها قتل ٦٥ شخصا عثر على جثثهم في ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول في أحد فنادق سرت كان يستخدم قاعدة لمقاتلين قدموا من مصراته."

وأنحى التقرير باللائمة على هذه الميلشيات في اندلاع اشتباكات مسلحة في المدن الليبية خلال الأشهر الماضية.

وكان وزير العدل الليبي علي حميدة عاشور قد أكد مطلع هذا الشهر أن وزارته ستحقق في حالات تعذيب في السجون الليبية بعد اتهامات صدرت عن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مثل هيومان رايتس ووتش وأطباء بلا حدود.

مسؤول روسي: إحراز إيران التقدم النووي يقلقنا

موسكو /ا ف ب

قال دبلوماسي روسي بارز، إن بلاده لا تريد حصول إيران على سلاح نووي، معربا عن القلق من التقدم الذي أعلنت إيران إحرازه في برنامجها النووي.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف "نحن قلقون من أن المسافة التي تفصل إيران عن امتلاكها المفترض للتقنيات التي تمكنها من إنتاج سلاح نووي تتقلص."

وأضاف في مقابلة مع صحيفة "سيكيوريت اندكس" التي بثتها وزارة الخارجية على موقعها أمس الاول الأربعاء إن "الجانب الإيراني يحقق تقدما في برنامجه النووي."

ولم يتضح موعد إجراء المقابلة، كما لم تتم الإشارة إلى إعلان إيران الأربعاء بناء أجهزة طرد مركزي جديدة وإنتاجها قضبان وقود لمفاعل نووي.

وقال ريابكوف "بالنسبة لروسيا فإن الوضع مزعج أكثر منه للعديد من الدول الأخرى."

وأضاف "نحن قريبون جدا من إيران، وروسيا لا تريد إيران نووية."

من جهته، أمر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، أمس الأول الأربعاء، ببناء أربعة مفاعلات أبحاث جديدة لإنتاج نظائر مشعة لمرضى السرطان، على ما نقل التليفزيون الرسمي، الأربعاء.

وقال نجاد "استجابة لحاجات البلاد، ابنوا هذه المفاعلات في مواقع مختلفة لتأمين متطلبات الأبحاث والنظائر المشعة التي تحتاجها البلاد" لمرضى السرطان.

مقتل إبراهيم داودوف زعيم التمرد في داغستان

موسكو/ أ ف ب

قتل زعيم التمرد الإسلامي في جمهورية داغستان المضطربة في القوقاز إبراهيم داودوف برصاص القوات الخاصة الروسية، كما أعلنت الاستخبارات الروسية أمس الاول الأربعاء، مذكرة بأن زوجته قتلت في محاولة تفجير فاشلة في موسكو نهاية ٢٠١٠.

وقال المصدر إن لجنة مكافحة الإرهاب نفذت عملية عسكرية في ١١ فبراير في داغستان قتل خلالها أربعة متمردين وهرب خامس بعد إصابته.

وعثر على جثة الجريح في مجرى نهر الثلاثاء وتم التعرف عليه بوصفه "أمير داغستان داودوف إبراهيم"، وفق المصدر.

وكان داودوف ملاحقا لاتهامه بتدبير محاولة تفجير في موسكو في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ في الساحة الحمراء. وانفجرت القنبلة قبل موعدها في مبنى معزول في ضاحية موسكو وقتلت زوجته.

وأعلن موقع كافكازسنتر كوم المقرب من التمرد أنه لم يتلق معلومات حول مقتل داودوف الملق الأمير الصالح. وكان داودوف مقربا من دوكو عمروف الذي تعتبره السلطات زعيم متمردي القوقاز.

وبعد حرب الشيشان الأولى (١٩٩٤-١٩٩٦) بين القوات الروسية والانفصاليين تحولت حركة المقاومة تدريجا إلى التيار الإسلامي وتجاوزت حدود الشيشان لتصبح في منتصف سنوات الألفين حركة إسلامية مسلحة تنشط في أنحاء شمال القوقاز.

صالح سيعود إلى اليمن ليسلّم السلطة لنائبه.. وأقاربه لا يزالون في مواقعهم القيادية!

أكد عبده الجندي نائب وزير الإعلام والمتحدث باسم المؤتمر الشعبي العام في اليمن، أن الرئيس علي عبد الله صالح سيعود إلى الوطن ليسلم السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي في حفل مهيب.. معتبرا أن الرئيس صالح كان ولا يزال رقما صعبا فقد وضع أفكار التسوية التي رتبتها المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة لتتحول إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

وقال الجندي في مؤتمر صحفي عقده امس الخميس بصنعاء: إن البلاد تمر بمنعطف هام في تاريخ الثورة اليمنية، مشيرا إلى أن المؤامرات والشائعات الهادفة إلى الحيلولة دون نجاح الانتخابات الرئاسية لن تجدي نفعا.

وشدد على "ضرورة الترابط والعمل الجاد لإنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة بعيدا عن المزايدات والمكايدات، فمصلحة الوطن فوق مصلحة الجميع".

صنعاء/ وكالات

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المبكرة المقرر تنظيمها في الحادي والعشرين من فبراير/شباط الجاري تزداد حدة الجدل حول ما تبقى من التزامات الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية ازاء بنودها وآليتها التنفيذية.

لكن مسألة اعادة هيكلة مؤسسات الجيش والأمن التي يسيطر على اهمها اقارب الرئيس علي عبد الله صالح تظل أبرز تحد أمام اليمنيين إذ يتوقف على نجاحها أو فشلها مستقبل البلاد برمتها.

غياب الرئيس علي عبد الله صالح لأكثر من ١١٢ يوما خارج البلاد وهو يتلقى العلاج، جراء إصاباته المتعددة من الهجوم الذي استهدف المجمع الرئاسي في الثالث من يونيو/حزيران العام الماضي، هو غياب لم يسجل أي خطر على نظامه وأركان حكمه الذي امتد لثلاثة وثلاثين عاما.

أقارب الرئيس

وتكمن الأسباب الرئيسية في استمرار الثورة في اليمن وعدم حسمها كمصر وتونس وليبيا، رغم غياب الرئيس خارج البلاد تلك الفترة الطويلة، في أن عناصر القوة العسكرية والأمنية والاستخباراتية والاقتصادية والنفوذ القبلي كذلك لا تزال بيد أقاربه الذين يسيطرون على أهم المؤسسات العسكرية والأمنية في البلاد.

فنجل الرئيس احمد علي عبد الله صالح هو قائد قوات الحرس الجمهوري وأكثر أقارب الرئيس إثارة للجدل منذ خطط الرئيس صالح لتوريث الحكم له وبدئه في تأهيله لقيادة اليمن منذ منتصف التسعينيات.

وقد حصل على بكالوريوس في علوم الإدارة من الولايات المتحدة ثم حصل على الماجستير من الأردن وخاض دورات مختلفة في العلوم العسكرية في عدد من دول العالم وهو رئيس مجلس إدارة مؤسسة الصالح الاجتماعية الخيرية للتنمية والرئيس الفخري لكلٍ من: نادي التلال الرياضي في مدينة عدن وجمعية المعاقين حركيا.

وتتمتع قوات الحرس الجمهوري التي يقودها بتأهيل وتدريب عالي المستوى ينافس أفضل الجيوش الخاصة في الشرق الأوسط بمستوى جاهزيته وأسلحته الحديثة بحسب تقييم مجلات عسكرية متخصصة وخبراء أجانب نشروا رأيهم حول مستوى تلك القوات في لقاءات صحفية مع الصحف الصادرة عن وزارة الدفاع اليمنية.

وقد وصلت قوات الحرس الجمهوري الى ذلك المستوى بجهود بذلها أحمد مع أبيه لسنوات طويلة.

أما أخو الرئيس غير الشقيق، محمد صالح الأحمر، فهو قائد القوات الجوية منذ بداية الثمانينيات ويرفض حاليا التنحي عن منصبه هذا رغم استمرار احتجاجات الآلاف من ضباط وطياري ومنتسبي القوات الجوية الذين يتهمونه بالفساد المالي والإداري ويطالبون بإقالته منذ أكثر من شهر.

كما أن الأخ الثاني غير الشقيق للرئيس، علي صالح الأحمر، يشغل منصب مدير مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة ويشرف بشكل مباشر على عمليات قوات الحرس الجمهوري منذ بداية الاحتجاجات في فبراير من العام الماضي وقد ظل قائدا لقوات الحرس الجمهوري لسنوات طويلة.

ويشغل يحيى محمد عبد الله صالح، أبن شقيق الرئيس، منصب رئيس أركان حرب قوات الأمن المركزي والمسؤول الأول عن قوات مكافحة الإرهاب التي تلقت دعما ماديا وتدريبا عسكريا أميركياً عالي المستوى على مدى السنوات العشر الماضية.

كما يدير شقيقه طارق القوات الخاصة المنضوية ضمن قوات الحرس الجمهوري، ويعتبر شقيقهما عمار محمد عبد الله صالح وكيل جهاز الأمن القومي المسؤول الأول عن ملف التعاون الاستخباراتي بين الحكومتين اليمنية والأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

وهذا ما تسبب في تلكؤ الموقف الأمريكي لأكثر من خمسة أشهر في دعم الانتفاضة ضد النظام في اليمن منذ بدايتها خوفا على تأثر ذلك التعاون وانعكاسه سلبا على الأمن القومي للولايات المتحدة.

أما خالد، النجل الأصغر للرئيس صالح، فهو قائد لواء مشاة جبلي مستحدث ضمن قوات الحرس الجمهوري ويرجح أن يكون غادر البلاد بصحبة والده الذي توجه الى الولايات المتحدة لتلقي العلاج قبل اسابيع.

ويدير توفيق صالح عبد الله، أحد أبناء أخوة الرئيس، شركة التبغ والكبريت الرسمية ذات الدخل الانتاجي العالي كما يدير العديد من أنساب وأقارب الرئيس من الدرجات الثانوية عددا من مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية والاقتصادية والمدنية.

التحدي الأكبر

وبالنظر إلى تلك المراكز الحساسة التي يسيطر عليها أقارب الرئيس تبدو مسألة اعادة هيكلة تلك المؤسسات وإقالة كل هؤلاء إضافة الى اللواء المنشق عن الجيش علي محسن الأحمر التحدي الأكبر أمام اليمنيين.

فمفهوم الأطراف الدولية المشرفة على المبادرة الخليجية والتسوية السياسية بتفاصيلها يشير إلى إقالة كل هؤلاء عن مناصبهم، لكن المؤشر الخطير الذي برز مؤخرا ليتصادم مع ذلك الفهم لهيكلة الجيش جاء الاثنين من خلال تصريحات مسؤولين مقربين جدا من الرئيس ونجله أحمد.

فقد أكد مساعد قائد الحرس الجمهوري في اليمن أن العميد أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس وقائد قوات الحرس، سيظل قائداً للحرس الجمهوري والقوات الخاصة، محذراً من طرق مثل هذه المواضيع في إشارة منه الى مقتضيات المبادرة الخليجية بإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية المتوقع أن تزيح كل أقارب الرئيس واللواء المنشق علي محسن الأحمر عن قيادة تلك المؤسسات.

وأوضح المقدم عبد الحكيم الصفواني في مقابلة نشرتها صحيفة "الميثاق" الناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي الحاكم أن هيكلة الجيش لا تعني تشتيت الحرس أو تغيير قائده كما يروج لذلك من وصفهم بالمتآمرين وإنما تعني إعادة تمركز وتنظيم الوحدات العسكرية في مناطق معينة بحسب وصفه.

من جانبه أكد عبده الجندي، المتحدث باسم المؤتمر الشعبي، في مقابلة معه نشرتها صحيفة عكاظ السعودية أن إعادة هيكلة الجيش التي ستطبق عقب الانتخابات الرئاسية لن تقصي نجل الرئيس عن منصبه كقائد للحرس الجمهوري، أو تمنعه من خوض منافسات الترشح للرئاسة في حال رغب في ترشيح نفسه بعد عامين.

وأضاف الجندي: "أحمد نجل الرئيس صالح درس في عدد من الكليات العسكرية والمدنية في دول عدة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، وأمر إقصائه مستبعد، وأقول لمن يتحدث عن إقصائه أن هذا لن يتم، وسيظل أحمد في منصبه، مع أن الهيكلة ستطبق عقب الانتخابات، لكن ذلك لن يؤثر على دوره ومكانته ومركزه، ولا يتعارض مع عمله كعسكري مع الدولة المدنية التي ننشدها في حزب المؤتمر أكثر من غيرنا."

تلك التصريحات تحمل كثيرا من الرسائل السلبية لمرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية التي ستأتي بمنصور هادي كرئيس جديد وشرعي للبلاد، والتي ستضعه امام التحدي الأكبر في حلحلة الصراع في اليمن وهو إعادة هيكلة الجيش وفقا لأسس وطنية بعيدا عن النفوذ الأسري الذي ظل مسيطرا على اعتبارات تعيين قادة المؤسسات العسكرية والمدنية والاستخباراتية لعشرات السنوات حتى قبل حكم علي عبد الله صالح..